دار المنظومة
DAR ALMANDUMAH
الرواد في قواعد المعلومات العربية

العنوان:	أسلوب القسم في القرآن الكريم دراسة نحوية وصفية تطبيقية
المؤلف الرئيسي:	عثمان، الصادق علي وداعة
مؤلفين آخرين:	منير، عبدالجبار بلال(مشرف)
التاريخ الميلادي:	2010
موقع:	أم درمان
الصفحات:	1 - 208
رقم MD:	564578
نوع المحتوى:	رسائل جامعية
الدرجة العلمية:	رسالة ماجستير
الجامعة:	جامعة أم درمان الاسلامية
الكلية:	كلية اللغة العربية
الدولة:	السودان
قواعد المعلومات:	Dissertations
مواضيع:	القرآن الكريم ، ألفاظ القرآن ، النحو العربي ، القواعد النحوية ، المدارس النحوية
رابط:	http://search.mandumah.com/Record/564578

© 2016 دار المنظومة. جميع الحقوق محفوظة.
هذه المادة متاحة بناء على الإتفاق الموقع مع أصحاب حقوق النشر، علما أن جميع حقوق النشر محفوظة. يمكنك تحميل أو طباعة هذه المادة للاستخدام الشخصي فقط، ويمنع النسخ أو التحويل أو النشر عبر أي وسيلة (مثل مواقع الانترنت أو البريد الالكتروني) دون تصريح خطي من أصحاب حقوق النشر أو دار المنظومة.

الخاتمة

بعد هذه الدراسة المفصلة لأسلوب القسم في القرآن الكريم ومناقشة جزيئاته من خلال آراء النحاة وما ورد في كتاب الله يمكن تلخيص نتائج هذا البحث في النقاط الآتية:-

١. وتفصيل وما تضمنه من إحصائيات تفصيلية لكل ما ورد من جزيئات في القرآن الكريم يعد من أهم نتائجه وأبرز سماته.

٢. لجأ القرآن الكريم إلي القسم جرياً على عادة العرب في توكيد الأخبار ، لتستقر إن ما حواه البحث من تحليل وتعليل وتقسيم في النفس ويتزعزع فيها ما يخالفها ، وإذا كان القسم لا ينجح أحيانا في حمل المخاطب على التصديق ،فإنه كثيراً ما يؤهن في النفس الفكرة المخالفة ، ويدفع إلي الشك فيها ، ويبعث المرء على التفكير الجاد والقوي فيما ورد القسم من اجله[١] .

٣. أقسم الله بجميع مخلوقاته ، شاهدها وشهودها وما نبصره وما لا نبصره على وجوده ووحدانيته ، وقدرته ، ووقوع البعث ، وصدق النبي – صلي الله عليه وسلم ولينبهنا على ما فيها من روعة ، تدفع إلي التفكير في خالقها

٤. إن القسم بالله تعالي مقصود به التقديس ،لأنه الخالق الذي يستوجب التقديس والعبادة ، وما عدا ذلك فالتقديس والتشريف غير لازمين للقسم ، وإن كان المقسم به عظيماً في ذاته وعظيماً عند خالقه.

٥. تأكد أن حروف القسم كلها أصول ، وليس منها ما هو فرع عن آخر وأكثرها استعمالاً الواو وأقواها الباء وأخصها التاء أما (اللام) و(من) فلم يردا في القرآن الكريم .

٦. كشف البحث على أنه من مواضع حذف جملة القسم وقوع (إن) وفي خبرها اللام صلة للموصول ، فقد أشار إلي ذلك سيبويه ولم يتبعه فيه أحد فيما أعلم .

٧. تبين أنه من القليل حذف الفعل وحرف القسم والاكتفاء بالمقسم به فلم يرد ذلك إلا في آيتين واحده منهما على قراءات شاذة ، ولا يمكن الاكتفاء بحرف القسم دون المقسم به.

٨. وردت جملة جواب القسم فعليه في كل ما جاء في القرآن الكريم إلا في ثلاثة مواضع جاءت فيها اسمية ، واحد منهما على قراءه شاذة .

---

(١) أحمد بدوي : بلاغة القرآن لأحمد أحمد بدوي، ص ١١٧٠

٩. من الألفاظ التي تغني عن القسم (اليمين) ولكن ما استشهد به ابن مالك لذلك غير صحيح لأن اليمين في بيت زهير الذي استشهد به مؤكد لفعل القسم في بيت قبله ، وليس نائباً عنه .

١٠. من الألفاظ التي أجريت مجري القسم (تأذن) كما يفهم من كتب التفسير ويدل عليه السياق الذي ورد فيه في القرآن ، وإن كانت كتب النحو لم تشر إلي ذلك فيما اعلم .

١١. ظهر أن أكثر ما يجاب القسم بالماضوية المثبتة والمضارعية المثبتة ، كما سبق من بيان في ذلك وفي بقية جوابات القسم .

١٢. اتفق ما قرره النحاة من جواب اقتران الماضي المثبت باللام و(قد) مع ما ورد في القرآن الكريم فقد جاء كذلك في أغلب المواضع إن لم يكن كلها .

١٣. ظهر أن اغلب ما جاء في القرآن من جواب القسم بجملة اسمية مثبته أُكِد بأن المكسورة الهمزة المقرون خبرها باللام ، وهو ما يشهد للمذهب البصري في وجوب كسر همزة (إن) إذا حذف فعل القسم

١٤. صح ما قرره النحاة من منع جواز نفي المضارع في جواب القسم بـ(لن) وبـ(لم) ومع منع دخول اللام على النافي ومع منع حذف غير (لا) من حروف النفي بدليل عدم ورود ذلك في القرآن الكريم .

١٥. لم يرد نفي الاسمية بـ (إن) في جواب القسم إلا على مذهب الكوفيين في الآيات: (الطارق "٤" ، الصافات "٥٦" ، الشعراء "٩٧") وقد رجحت المذهب البصري في اعتبار (إن) مخففه من الثقيلة واللام فارقه لذلك جعلت تلك الآيات من الجواب بالجملة الاسمية المثبتة .

١٦. تأكد أنه لا محل من الأعراب لجملة جواب القسم ، ولا بد أن يكون الجواب جملة ، ومعمولة لا يقدم عليه إلا إذا كان ظرافاً أو جاراً أو مجروراً .

١٧. أتضح أن مظاهر الاختلاف بين القسم والشرط أكثر في مظاهر الاتفاق والتلاقي ، ومع ذلك فقد جمع بينهما القرآن في صور بليغة رائعة .

١٨. اتضح أن ما قرَّره النحاة من لزوم ماضوية فعل الشرط عند اقترانه مع القسم متفق مع ورد في القرآن ، فكل المواضع التي اجتمع فيها قسم وشرط جاءت كذلك ، أما ما قرروه من لزوم مستقبلية جواب القسم المجتمع مع الشرط فلم يكن كذلك ، فقد ورد ماضياً في ثلاث مواضع ، والصواب فيها عدم

اللجوء إلي التأويل بالمستقبل أو جعل (إن) بمعني (لو) لأن الأصل عدم التأويل ، والمعني يقتضي المضي .

١٩. صح ما قرره النحاة في كثرة اجتماع القسم مع الشرط والأداة (إن) وقلة اجتماعها مع غيرها.فأغلب ما جاء في القرآن كانت أداة الشرط فيه (إن) .

٢٠. تأكد أنه إذ اجتمع قسم مع شرط امتناعي أي مع (لو ولولا ولوما) ، فالجواب للشرط تقدم أو تأخر ، والشرط وجوابه أغنيا عن جواب القسم فهذا أوجه من القول بأنه للقسم وتبين أنهما لم يجتمعا في القرآن إلا في موضعين مع (لو) واحد منها مختلف فيه .

والله الموفق

توصيات البحث:

انتهى البحث على ما ورد فيه وقد أفضى بالتوصيات الآتية:

- الاعتماد على كتب التفاسير فيما يتصل بالتحليل النحوي للآيات القرآنية يُعدَّ أمراً مهماً ولابد من العناية به.
- الاهتمام بالدراسات المتصلة بالقرآن ، وذلك لربط كل أنواع العلوم بأصل العلوم ومنبتها.